تنمية الرافدين ٧٩(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [١٠٣-١٢٨]

واقع التعليم المحاسبي في العراق وأساليب تطويره تلبية للاحتياجات المهنية

منى سالم حسين المعاضيدي
مدرس
كلية الحدباء الجامعة

إنصاف محمود رشيد دلال باشي
مدرس/ قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

صبا احمد سعيد العبيدي
مدرس مساعد
كلية الحدباء الجامعة

المستخلص

يفرض الواقع الحالي العديد من التحديات أمام المحاسب نتيجة التطور في مجالات الحياة الاقتصادية والصناعية والتقنية كافة التي تستلزم ضرورة مواكبة هذه المستجدات لتطبيقها في الواقع العملي والتعليم الأكاديمي المحاسبي، ويطرح البحث تساؤلاً حول مدى قدرة التعليم المحاسبي في العراق على مواكبة هذه التطورات وتلبية الاحتياجات المهنية ،ذلك ان مهنة المحاسبة شأنها شأن بقية المهن الأخرى تعتمد في رقيها وازدهارها على منتسبيها ومدخلاتها من خريجي التعليم المحاسبي.

من هنا تم بناء هيكلة البحث على واقع التعلم المحاسبي الحالي في العراق ابتداءً من اعداديات التجارة وانتهاءً بالتعليم العالي الماجستير والدكتوراه فضلاً عن الدراسات المحاسبة المهنية العليا من خلال استطلاع اتجاهات أراء مجموعة من مزاولي المهنة في العراق للوقوف على دور هذه المؤسسات التعليمية في بناء السلوكيات المهنية المنشودة من خريجي المحاسبة في العراق.

المقدمة

يعد التعليم القاعدة الأساسية لتطوير المجتمعات إذ من خلاله تبنى القاعدة المهنية التي يمكن الارتكاز عليها نحو بناء الحضارة والتقدم، ويمثل التعليم نقطة البدء نحو التأهيل المهني للمحاسبين وإعدادهم ليصبحوا أعضاء فاعلين في مهنة متنامية تعمل على تنظيم نفسها وتوجب عليهم مواصلة التعليم لتطويره.

ويعد التلازم بين التعليم والممارسة المحاسبية أمراً في غاية الأهمية للارتقاء بمهنة المحاسبة إلى مستويات مميزة من المهارات والسلوكيات التي ينبغي على مزاولي المهنة أن يتحلوا بها، ليكونوا قادرين على تلبية احتياجات هذه المهنة في مختلف الظروف والأحوال، وهنا يأتي دور التعليم المحاسبي المستمر لان بارتقائه سوف يرتقي مستوى الخريجين من حيث قدرتهم على العمل في بيئة تتسم بالتغيرات والتحديات في اوجه النشاط المختلفة كافة وسيمتلكوا مؤهلات عالية وخلفية علمية متميزة.

مشكلة البحث

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/١١/٢٤ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٥/٢٨

يؤثر التعليم المحاسبي في إعداد وتأهيل دارسي المحاسبة وإمدادهم بأنواع المعرفة والمهارات كافة وإكسابهم القدرة على استخلاص النتائج والتقييم وإيصال المعلومات، ولكن المشكلة تظهر في قصور التعليم المحاسبي في تأهيل الكوادر للاحتياجات المهنية، مما ينعكس سلبا على توفير المتطلبات من الكوادر والكفاءات المطلوبة في مجال العمل المحاسبي بالعراق.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من التعليم المحاسبي ومدى الارتباط بين المهنة من جانب والحداثة المطلوبة في تعليم المحاسبة بالمؤسسات التعليمية، من جانب اخر فضلاً عن دور هذه المؤسسات في بناء المعارف والمهارات والخبرات التي ينبغي إكسابها لطلبة المحاسبة أثناء مدة الدراسة.

هدف البحث

يتلخص هدف البحث في تقييم التعليم المحاسبي في العراق والمشاركة في صياغة أساليب التدريس المحاسبي بما يكفل مواكبة المتطلبات التطبيقية والممارسات العلمية وخاصة بعد أن أصبحت الأساليب المالية غير قادرة على إعداد خريجين مؤهلين لديهم القدرة على استيعاب النماذج العلمية الحديثة في المحاسبة والمراجعة وفي ظل التقدم التكنولوجي والتقني الذي أدخل على وسائل الاتصال واستخدام الحاسوب.

فرضية البحث

بني البحث على فرضية مفادها أن هناك فجوة بين التعليم المحاسبي وبين متطلبات المهنة المحاسبية وتتمثل هذه الفجوة بـ :

١. الفجوة بين مخرجات التعليم المحاسبي وبين احتياجات سوق العمل بشقيه الأكاديمي والمهني من الخبرات بالكم والمواصفات.
٢. الفجوة بين مناهج التعليم المحاسبي وبين حاجات المهنة من المهارات المطلوبة من محاسبي اليوم والغد في الواقع العملي.

منهجية البحث

في ضوء أهمية البحث وفرضيته فقد تم استخدام المنهجين الآتيين :

١. المنهج الوصفي : لتحقيق هدف البحث فقد تم الاستعانة بالمراجعة المتاحة من رسائل جامعية وكتب وبحوث ودوريات عربية ذات فائدة في مجال البحث.
٢. المنهج التطبيقي : تم تقييم التعليم المحاسبي من خلال استمارة الاستبيان التي وزعت على عينة عشوائية من المحاسبين والمدققين العاملين في الوحدات الاقتصادية والخدمية في مدينة الموصل.

ووصولاً إلى هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى المباحث الاتية :

المبحث الأول : واقع التعليم المحاسبي في العراق
المبحث الثاني : العلاقة بين المهنة والتعليم المحاسبي
المبحث الثالث : أساليب الارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي
المبحث الرابع : الجانب التطبيقي وفيه تم تقييم التعليم المحاسبي الحالي في العراق ومدى قدرته على تلبية الاحتياجات المهنية

واقع التعليم المحاسبي في العراق

يهتم هذا المبحث بعرض الدراسات المحاسبية في العراق على مختلف المستويات وعلى النحو الآتي:

أولاً- الدراسة المحاسبية على مستوى أعداديات التجارة

أنشأت الدراسة المحاسبية في العراق على مستوى إعدادية التجارة وتتميز الدراسة المحاسبية على مستوى الاعدادية بالآتي: (وزارة التربية ووزارة التعليم العالي المناهج القطاعية)

١. عدد سنوات الدراسة هي ثلاث سنوات تشتمل على مواد محاسبية وحاسبات ورياضيات مالية وإحصاء، وعدد من المواد التي لها علاقة غير مباشرة بالمحاسبة كالقانون التجاري والاقتصاد والمراسلات وإدارة المخازن ومبادئ التسويق ومبادئ الإدارة، وعدد آخر من المواد في مجال الثقافة العامة كاللغة العربية واللغة الإنكليزية، ومن الملحق ١ يلاحظ النقص في تدريس المناهج الخاصة بالتقنية الحديثة في استخدام الحاسوب والانترنت حيث لايتم تدريسها على مستوى جميع المراحل الدراسية.
٢. يقبل في هذه الدراسة خريجو الدراسة المتوسطة.
٣. تدرس هذه المواد في الاعداديات من قبل أساتذة بدرجة بكالوريوس أو أعلى.
٤. تنتهي الدراسة بشهادة الاعدادية المهنيةاتجارة وهذه الشهادة تؤهله للعمل في مجال محاسبي بلقب كاتب حسابات قابل للترفيع الى معاون محاسب ومن ثم الى محاسب وحسب كفاءته في العمل.

ثانياً- الدراسة المحاسبية على مستوى دبلوم معاهد فنية

من خصائص هذه الدراسة الآتي:

١. عدد سنوات الدراسة سنتان تتضمن مواد محاسبية ومساعدة وثقافية.
٢. يقبل في هذه الدراسة خريجو الثانويات للفروع العلمي والأدبي والتجاري.
٣. تدرس المواد المحاسبية في هذه الدراسة من قبل أساتذة من حملة شهادة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه.
٤. تنتهي الدراسة بشهادة دبلوم محاسبة تؤهله للتقدم إلى دراسة البكالوريوس والعمل في المجال المحاسبي. والمنهاج الدراسي لهذه الدراسة موضح ضمن ملحق البحث في الجدول ٢ ويظهر النقص في تدريس بعض المناهج، فمثلا لا يتم تدريس مادة القانون وخاصة القانون التجاري، ومادة المحاسبة الضريبية التي لهما الاثر الكبير في تاهيل خريجي المعاهد.

ثالثاً- الدراسة المحاسبية على مستوى البكالوريوس

تتميز الدراسة المحاسبية على مستوى البكالوريوس بالآتي:

١. عدد سني الدراسة أربع سنوات تتضمن مواد محاسبية ومواد مساعدة وثقافية ومجموع المواد المحاسبية تتزايد من سنة الى أخرى.
٢. يقبل في هذه الدراسة خريجو الثانويات للفرعين العلمي والأدبي، فضلاً عن العشرة الأوائل من خريجي المعاهد الفنية قسم المحاسبة واعداديات التجارة.
٣. تدرس المواد المحاسبية في هذه الدراسة من قبل أساتذة من حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه.
٤. تنتهي الدراسة بمنح الخريج شهادة بكالوريوس محاسبة تؤهله للتقدم إلى الدراسات الأكاديمية ماجستير ودكتوراه محاسبة والدراسات المهنية دبلوم مراقبة حسابات ودبلوم محاسبة قانوني عربي.

المنهاج الدراسي

هناك صورة للمنهاج الدراسي الموحد الواجب الاتباع من قبل أقسام المحاسبة في جامعات القطر كافة بقبول تغير لا يزيد على ١٠% وذلك في ملحق البحث في الجدول ٣.

رابعاً- الدراسات المحاسبية الأكاديمية العليا

تتضمن هذه الدراسة الآتي:

أ. الدراسة المحاسبية لدرجة الماجستير: تتميز دراسة الماجستير في المحاسبة بالآتي:

١. مدة الدراسة لا تقل عن سنتين يدرس فيها مواد محاسبية بما لا يقل عن ٧٥% من المواد الدراسية وما تبقى مواد فهي مساعدة لها علاقة بالمحاسبة وتنتهي هذه الدراسة بتقديم أطروحة التخرج تناقش علنا من قبل أساتذة ذوي اختصاص في موضوع الأطروحة التي يقدمها.
٢. شروط القبول في هذه الدراسة هي أن يكون الطالب يحمل بكالوريوس محاسبة فقط، كما يجب أن يكون المرشح قد حصل على معدل لا يقل عن ٦٥% في دراسة البكالوريوس وأيضا يجب أن يكون قد اجتاز امتحان الكفاءة في اللغة الإنكليزية والحاسبات.
٣. يدرس المواد المحاسبية في هذه الدراسة أساتذة من حملة الدكتوراه ومن حملة الماجستير محاسبة بدرجة علمية على الأقل أستاذ مساعد والمحاسبين القانونيين لتدريس مادتي التدقيق ومراقبة الحسابات من الذين لهم خبرة تدريسية.
٤. يمنح الخريج درجة الماجستير محاسبة تخوله التدريس على مستوى البكالوريوس ابتداء ويمنح لقب مدرس مساعد قابل للترفيع إلى مدرس ثم أستاذ مساعد ثم أستاذ إذا قضى المدة اللازمة لنيل كل درجة وقدم البحوث اللازمة لكل درجة كما أنه يستطيع أن يعمل كمحاسب في العديد من المؤسسات وذلك لكونه يمتلك خلفية علمية.

المنهاج الدراسي

تتكون الدراسة من فصلين دراسيين نصف سنوية وعلى الطالب اجتيازهما بمعدل عام ٧٠% وبعد اجتياز الطالب للفصلين بنجاح، ويكلف بكتابة أطروحة التخرج على أن تنجز خلال ستة أشهر قابلة للتمديد إلى تسعة أشهر. تناقش الأطروحة من قبل لجنة متخصصة بموضوع الأطروحة وتكون المناقشة علنية، أما المواد التي تدرس خلال الفصلين النصف سنوية فهي مبينة ضمن ملحق البحث في الجدول ٤.

ب. الدراسة المحاسبية لدرجة الدكتوراه: أما هذه الدراسة فتقوم على الآتي:

١. مدة الدراسة لا تقل عن ثلاث سنوات والغالبية العظمى من المواد التي تدرس فيها هي المواد المحاسبية وما تبقى فهي مواد مساعدة لها علاقة بالمحاسبة وتنتهي الدراسة بتقديم أطروحة تخرج تناقش علنا من قبل أساتذة ذوي اختصاص في موضوع الأطروحة التي يقدمها.
٢. شروط القبول في هذه الدراسة هي أن يكون الطالب يحمل الماجستير محاسبة فقط.
٣. يدرس المواد المحاسبية في هذه الدراسة أساتذة من حملة الدكتوراه محاسبة ومن حملة الماجستير محاسبة بدرجة أستاذ أو أستاذ مساعد ومن حملة شهادة المحاسبة القانونية لتدريس مادتي التدقيق والرقابة من الذين لهم خبرة في التدقيق ومراقبة الحسابات والتدريس.
٤. يمنح الخريج درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة تؤهله للتدريس في الجامعات والمعاهد العليا بلقب مدرس وبأمكانه ومن خلال نتاجه العلمي ان يترقى الى درجة استاذ مساعد وبعد ذلك الى درجة الاستاذية وهي اعلى درجة علمية تمنح في الجامعات العراقية.

المنهاج الدراسي

تتكون الدراسة إما من فصلين أو ثلاثة فصول نصف سنوية وعلى الطالب اجتيازها بمعدل عام ٧٠% بعد اجتياز الطالب للفصلين أو الثلاثة بنجاح يكلف بكتابة أطروحة التخرج على أن تنجز خلال سنة قابلة للتمديد الى سنة ونصف. تناقش الأطروحة من قبل لجنة متخصصة بموضوع الأطروحة وتكون المناقشة علنية. والمواد التي تدرس خلال الفصلين أو الثلاثة فصول النصف سنوية هي كما مبين أدناه. فإذا كانت الدراسة ثلاثة فصول فالمواد التي تدرس فيها موضحة في ملحق البحث جدول ٥.

أما إذا كانت المواد تدرس خلال فصلين فيتم تقسيمها وتوزيعها على فصلين دراسيين.

خامساً- الدراسات المحاسبية المهنية العليا

تتكون من الآتي:

آ. المعهد العالي للمحاسبة

تتميز هذه الدراسة بالآتي:

١. مدة الدراسة لا تقل عن ثلاث سنوات يدرس فيها مواد محاسبية ومواد مساعدة لها علاقة بالمحاسبة وتنتهي الدراسة بتقديم أطروحة تخرج تقيم من قبل أساتذة ذوي اختصاص في موضوع الأطروحة التي يقدمها.
٢. شروط القبول في هذه الدراسة هي أن يكون الطالب يحمل بكالوريوس محاسبة فقط، كما يجب أن يكون المرشح قد حصل على معدل عالٍ في دراسة البكالوريوس، وقد عمل في المجال المحاسبي مدة لا تقل عن سنتين.
٣. يدرس المواد المحاسبية في هذه الدراسة أساتذة من حملة الدكتوراه محاسبة ومن حملة الماجستير محاسبة مع خدمة لا تقل عن عشر سنوات والمحاسبين القانونيين لتدريس مادتي التدقيق والرقابة المالية من الذين لهم خبرة تدريسية وخبرة في العمل المحاسبي.
٤. يمنح الخريج اكثر من شهادة احداها دبلوم مراقبة الحسابات اسوة بالذي كانت تمنحه جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد والثانية شهادة المحاسبة القانونية اسوة بالتي يمنحها المعهد العربي للمحاسبين القانونيين. وهذه تخوله ان يعمل كمراقب حسابات، فضلاً عن العمل كمدقق في ديوان الرقابة المالية، كما تخوله هذه الشهادة فتح مكتب تدقيق مستقل اما المواد التي تدرس خلال الثلاث سنوات فهي موضحة ضمن ملحق البحث في الجدول ٦.

ب. دراسة دبلوم محاسب قانوني عربي

تتميز دراسة دبلوم محاسب قانوني عربي بالآتي:

١. مدة الدراسة اربعة سنوات بعد البكالوريوس وتكون الدراسة سنوية والمواد لا تقل عن المواد التي تدرس في البلاد المتقدمة من حيث عدد المواد في كل سنة وعدد الساعات لكل مادة. كما يجب أن تتضمن الدراسة ممارسة العمل المحاسبي وتحت إشراف محاسبين قانونيين لعدد من السنين يكفي لاكتساب المهارة اللازمة لإتقان العمل المحاسبي.
٢. يقوم بتدريس المواد المحاسبية لهذه الدراسة أساتذة من حملة الدكتوراه محاسبة، ولهم ممارسة في تدريس المحاسبة وممارسة العمل المحاسبي أو من حملة الماجستير محاسبة وممارسة في تدريس المحاسبة وممارسة العمل المحاسبي، أو حملة شهادة المحاسبة القانونية ممن لهم خبرة تدريسية وممارسة العمل المحاسبي. أما المواد الأخرى المساعدة فيدرسها أساتذة في المستوى نفسه في مجال تخصصهم.
٣. شروط القبول أن يكون المرشح حامل بكالوريوس محاسبة فقط وبمعدل عام على الأقل ٦٠% وله ممارسة للعمل المحاسبي لعدة سنوات. وإذا لم تكن له ممارسة عملية للمحاسبة يكلف بالعمل المحاسبي أثناء الدراسة أو بعدها، اذ لا يمنح الشهادة إلاّ بعد إتمام الممارسة اللازمة التي تكسبه الخبرة والإتقان للعمل المحاسبي وبإشراف محاسبين قانونيين.
٤. تخوله الشهادة التي يحصل عليها بعد إتمامه هذه الدراسة التدقيق والرقابة وفتح مكتب تدقيق في أي قطر عربي واشغال أعلى الأعمال المحاسبية.

المنهاج الدراسي

مدة الدراسة ثلاث سنوات وتكون الدراسة فيها مسائية لكي تعطي مجال للطلبة لممارسة العمل المحاسبي خلال النهار، اذ اشترطت على الطالب ممارسة العمل المحاسبي لمدة لا تقل عن خمس سنوات منها ثلاث سنوات خلال الدراسة وسنتان بعد إكمال الدراسة على أن يكون منها ثلاثة سنوات في إحدى المؤسسات أو مكاتب التدقيق وتحت إشراف مراقب حسابات معترف به. حددت درجة النجاح لكل مادة ٦٠ درجة على أن يحصل الطالب على معدل عام ٦٥% أما المنهاج الدراسي لهذه الدراسة فهو موضح ضمن ملحق البحث في الجدول ٧.

سادساً- دراسة دبلوم محاسبة مهنية متخصصة

من الممكن فتح دراسة دبلوم محاسبة في أي مجال محاسبي متخصص مدته سنة أو سنتان بعد البكالوريوس حسب الحاجة إليها. من هذه الدراسات دبلوم محاسبة الكلفة ودبلوم المحاسبة الضريبية. وفيما يأتي المنهاج الدراسي لكل منها (الشاوي، ٢٠٠١، ١١٥ -١١٧)

أ. دراسة دبلوم محاسبة الكلفة

١. تتكون الدراسة من فصلين دراسيين نصف سنوي، في بداية النصف الثاني

يبدأ الطالب في التدريب في قسم محاسبة لمشروع صناعي من شركات القطاع العام، ومن ثم يختار مشكلة بحث يكتب عنها أطروحة التخرج بإشراف أحد الأساتذة، وتقيم في نهاية السنة من قبل أساتذة مختصين في موضوع الأطروحة، أما المواد الدراسية التي تدرس على أحد الفصلين فهي موضحة ضمن ملحق البحث في الجدول ٨.

ب. دراسة دبلوم المحاسبة الضريبية

المنهاج الدراسي

تتكون الدراسة من فصلين دراسيين نصف سنوي. في بداية النصف الثاني يبدأ الطالب في التدريب في الدوائر الضريبية، ومن ثم يختار مشكلة بحث يكتب عنها أطروحة وتحت إشراف أحد التدريسيين، وتقيم من قبل أساتذة مختصين في موضوع أطروحته. أما المواد التي تدرس على أمد الفصلين فهي مبينة ضمن ملحق البحث في الجدول ٩.

العلاقة بين المهنة والتعليم

يرتبط التعليم المحاسبي بالواقع العملي في بناء المهارات المهنية للطلبة وذلك باستخدام الاساليب العلمية والنظرية في التدريس عن طريق تدريب الطلبة على حل المسائل التطبيقية والعملية والتدريب الصيفي والزام الطلبة بالجوانب التطبيقية في حل المشاكل المحاسبية التي تتناولها بحوث التخرج، كل هذا سيسهم في اعداد محاسب المستقبل الذي يتمتع بالمواصفات المطلوبة منه.

أما علاقة التعليم بالمهنة يمكن أن تقسم إلى شطرين :

الأول: مدى قدرة التعليم المحاسبي على إعطاء محاسب المستقبل المهارات المطلوبة فيه.

الثاني: تركيز عنصر التعليم على تلبية الاحتياجات المهنية المحاسبية بالكم اللازم من الخريجين (محاسب المستقبل)، وبعبارة أخرى قدرة المؤسسات التعليمية المحاسبية على توفير كادر محاسبي بالمواصفات المطلوبة وبالكم المطلوب وفقاً للسلم الوظيفي ولكل درجة من درجاته، ويمكن تقسيم هذا الدور على شطرين :

الأول : يرتبط بمقدرة تلك المؤسسات على تلبية الاحتياجات المهنية المحلية بالكم.

الثاني : يرتبط بمقدرة تلك المؤسسات على تلبية الاحتياجات المهنية الدولية بالكم في سوق العمل الدولي ومستوى مواصفات يمنح المحاسب العراقي القدرة على إثبات وجوده في سوق العمل والتحول إلى جزء لا يتجزأ منه في ظل المنافسة الدولية. وهذا ينقلنا إلى مواجهة حرب احتكار المهنة وإلى منظور المهنة من زاوية العولمة.

فإذا انتقلنا إلي مناقشة الشطر الأولى فيجب علينا أولاً تحديد ما هي المواصفات المطلوب توافرها في محاسب الغد لغرض تقييم دور التعليم المحاسبي في توفيرها، فضلاً عن ربط تلك المواصفات بالسلم الوظيفي، اذ تختلف تلك المواصفات من درجة إلى أخرى، خاصة في ضوء الاحتياجات الكمية في السوق المحلي للعمل المحاسبي، وسوف يعتمد هذا النوع من المواصفات على رأي القائمين بالعمل وما هي الاحتياجات والمواصفات من وجهة نظرهم.

وبصورة عامة يمكن مناقشة وتحديد أهم المواصفات التي يجب توافرها في محاسب الغد في ضوء متطلبات سوق العمل الذي يمكن تحديده بالآتي :

١. سوق العمل الأكاديمي

ويشير إلى قدرة المؤسسات التعليمية المحاسبية على توفير كادر عمل أكاديمي يشتغل في حقل التدريس المحاسب، ويعد هذا الجزء من أهم المتطلبات التي يجب على المؤسسات التعليمية ان توفرها وبمواصفات خاصة، لأن طالب اليوم قد يصبح معلم الغد.

وإذا ما نظرنا إلى هذا الأمر نظرة اعمق سنلاحظ إن تلبية احتياجات سوق العمل الأكاديمي من خلال المؤسسات التعليمية ذاتها بمثابة الآلة التي تضمن استمرارية ديمومة عملها من خلال تغذية نفسها بجزء من طاقتها الإنتاجية بدلاً من الاعتماد على طاقة أخرى قد لا تتوفر مستقبلاً، ولقد أصبح هذا الأمر جلياً وواضحاً في واقعنا العراقي ولاسيما بعد أحداث الثاني من آب ١٩٩٠ وما ترتب عليها من عدوان على العراق، اذ غادر معظم الكادر التعليمي العربي والأجنبي الذي كان متواجداً حينها، فضلاً عن مغادرة معظم أفراد الكادر العراقي ذاته وأصبحت الأقسام خالية من الكفاءات العلمية العالية كحملة شهادة الدكتوراه، على الرغم من وجود كفاءات علمية بدرجة ماجستير حاصلة على الترفيع لغاية لقب أستاذ مساعد، ففي العام الدراسي ٩٦/٩٥ كان عدد حملة شهادة الدكتوراه في المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل اثنين فقط، وبعد ذلك ازداد العدد واحداً وأصبحوا ثلاثة وغادر أخر فبقي العدد اثنان، والآن في العام ٢٠٠٢ فبات عدد حملة شهادة الدكتوراه في جامعة الموصل واحد فقط، فضلاً عن إن عدد حملة شهادة الماجستير ذوي الخبرة وحملة اللقب العلمي محدودة أيضاً لا تتجاوز العدد عشرة ويمكن تحديد عدد الكادر التدريسي في اختصاص المحاسبة في جامعة الموصل على وفق الألقاب العلمية من حملة شهادة الماجستير في الجدول ١ وبالشكل الآتي[١] :

الجدول ١

مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	إجمالي
٨	٦	٦	لا يوجد	٢٠

نلاحظ أن الأعداد المشار أليها تعد غير كافية في ظل الاحتياجات المتزايدة في جامعة الموصل خاصة إن العبء الذي يتحمله الكادر المحاسبي توسع بشكل كبير ليشمل التدريس في الدراسات العليا بشقيها الماجستير والدكتوراه، فضلاً عن الدراسة المسائية والمعهد العربي للمحاسب القانوني والكليات الأهلية بالإضافة إلى إعداد الطلبة المتزايد في أقسام المحاسبة التي تضيف المزيد من العبء على كاهل الكادر التدريسي والجدول ٢ يوضح إعداد الطلبة والتدريسين على الملاك والنسبة بينهم في كليات الإدارة والاقتصاد في العراق في قسم المحاسبة[٢] :

الجدول ٢
أعداد الطلبة في أقسام المحاسبة في جامعات العراق وإعداد التدريسيون على الملاك والنسبة بين كل منهم

اسم الجامعة	إعداد الطلبة	إعداد التدريسيون	النسبة
بغداد	٨٤٢	١٦	١:٥٣
المستنصرية	٦٢٦	١٥	١:٤٢
القادسية	٤٤١	٥	١:٨٨
البصرة	٦٨٥	١٤	١:٤٩
الكوفة	٤٠١	٦	١:٦٧
الموصل	٦٧٨	١٨	١:٣٨
المجموع	٣٦٧٣	٧٤	١:٥٠

نلاحظ من خلال الجدول العبء الملقى على الكادر التدريسي المحاسبي خاصة في جامعتي القادسية والكوفة والتي كانت تمثل أعلى نسبة، وبالتأكيد يؤثر هذا العبء

(١) التخطيط والمتابعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
(٢) الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على دراسة خاصة لتطوير البرامج الدراسية لكليات الإدارة والاقتصاد من العام ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

على العملية التعليمية وانسيابيتها، مما يعني أن تلبية الاحتياجات السوقية المتزايدة التي جعلت الكثير من الطلاب يقبلون على أقسام المحاسبة اذ أشارت إحدى الدراسات (النوايسة وعتيق، ٢٠٠٢، ٢٥) إلى أن حاجة السوق الماسة إلى محاسبين مؤهلين كانت أحدى دوافع التحاق الطلبة بأقسام المحاسبة في الجامعة الأهلية لعدم إتاحة الفرصة لها في الجامعات الحكومية.

كما ويدخل موضوع إعارة التدريسيين إلى أقطار الوطن العربي ضمن سلم تلبية الاحتياجات الدولية ومساهمة التعليم المحاسبي العراقي فيها، اذ بلغ عدد المرات التي سافر فيها تدريسيون عراقيون إلى الوطن العربي لتلبية الاحتياجات الدراسية، وعدد هؤلاء التدريسيين على مدى خمس سنوات خلال الفترة من ٩٧-٢٠٠٢ (١١) تدريسي بمعدل مرة إلى ثلاثة على الأقل لكل تدريسي بألقاب علمية مختلفة فضلاً عن إلى عدد العراقيين من أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في الوطن العربي في اختصاص المحاسبة والذين غادروا على فترات مختلفة، اذ بلغ عدد من غادر(*) من مدينة الموصل ٨ من ضمنهم ٤ من حملة شهادة الدكتوراه في المحاسبة خلال الفترة من ٩٦-٢٠٠٢.

ولايرتبط قدرة المؤسسات التعليمية على توفير الكوادر من أعضاء الهيئة التدريسية بالكم فقط بل بل يرتبط ايضاً بكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية المطلوبة فهناك حاجة إلى تدريسي تتوفر فيه المواصفات الاتية :

أ. القدرة على توصيل المعلومات المحاسبية إلى ذهن الطالب بأبسط صورة ممكنة.
ب. القدرة على ربط الواقع العملي بالواقع العلمي وتحويل نظرة الطالب من التلقين إلى القدرة على التحليل والتنبؤ.
ت. الثقة بالنفس والحضور العلمي والأدبي في إدارة القاعة الدراسية.
ث. الالتزام المهني ودقة المواعيد.
ج. امتلاك القدرة على تطوير نفسه بنفسه من الناحية والعملية.
ح. امتلاك الحس التربوي الملازم لعملية التعليم ولاسيما فيما يتعلق باحترام الذات البشرية والتوجيه الأسري النابع من علاقة الطالب بأستاذه باعتباره الأب الثاني في ميدان التعليم.

نلاحظ هذه الصفات ذات اثر كبير ومهم في عملية التعليم بصورة عامة والتعليم المحاسبي بصورة خاصة حيث معظم الطلاب يتأثرون بالانطباع الذي يتركه التدريسي لديهم لا بل إن البعض قد يعمل على تقليده تقليداً تلقائياً لشدة تأثره بالأستاذ واحترامه له بحيث يطمح أن يصبح في المستوى نفسه من حيث العلم واللياقة والأخلاق.

٢. سوق العمل المهني المحاسبي

ويشير إلى قدرة المؤسسات التعليمية على توفير كادر عمل مهني بالكم يعمل في حقول المهنة المحاسبية بدرجاتها الوظيفية المختلفة ويرتبط هذا الآمر بسلم العمل

(*) واقع مما شاهده الباحثون .

الوظيفي المهني المحاسبي، اذ يتم تقسيم احتياجات السوق العملي طبقاً للدرجات الوظيفية والتخصصات المهنية وتقسم في واقع الحال إلى الآتي :

أ. المحاسبين باختلاف درجاتهم الوظيفية.

ب. المدققين باختلاف درجاتهم الوظيفية وحسب علاقتهم بسوق العمل.

ت. المحاسبين القانونيين.

ث. مقدمي الخدمات الاستشارية المحاسبية والمالية ولاسيما في حقول الاستشارات الضريبية والتكاليف المحاسبية والإدارية.

آ. المحاسبون

ويتم تقسيمه حسب السلم الوظيفي الآتي

- كاتب حسابات محاسب مدير حسابات
- معاون محاسب درجة ١ محاسب اقدم
- معاون محاسب درجة ٢

ب. المدققون

- معاون مدقق - مدقق - مدقق اقدم - مدير تدقيق

ت. المحاسبون القانونيون

- ذو مؤهل محلي
- ذو مؤهل عالمي

ث. مقدم الخدمات الاستشارية

- خبير ضريبي
- خبير في مجال التكاليف
- خبير عملية الإدارة والتحليل المالي
- خبير المحاسبة المصرفية

إن تلبية سلم الاحتياجات الوظيفية المهنية كميا يتطلب التركيز على عنصر المخرجات في أقسام المحاسبة وتوجهاتها المهنية، ويبدأ ذلك من إعدادية التجارة والتي توفر كادراً الى درجة كاتب حسابات قابل للترقية إلى الدرجات الأخرى، وكذلك بالنسبة للمعهد، غير أن المخرجات الجامعية غالباً ما توفر مخرجات تبدأ من درجة معاون محاسب وصعوداً ويكون تدرج الخريج الجامعي في السلم الوظيفي اكبر من أقرانه من حملة الشهادة الأدنى، غير أن الاحتياج الأهم الذي تواجهه حالياً سوق العمل المحاسبي في العراق هو مراقبو الحسابات ولاسيما مع زيادة التوجهات المحاسبية من قبل الدوائر المعنية خاصة الهيئة العامة للضرائب وقراراتها حول الإقرارات الذاتية ومصادقة المحاسبين المجازين عليها، حيث أن إعداد المحاسبين المجازين لغاية العام ٢٠٠٢ على مستوى القطر بلغت كالآتي[١] :

مراقب حسابات صنف أول	٥٩
مراقب حسابات صنف ثاني	٥٢
مراقب حسابات صنف ثالث	١٠
المجموع	١٢١

(١) حصل الباحث على هذه الأعداد من خلال نقابة المحاسبين في الموصل .

ويبلغ عدد المحاسبين المجازين في مدينة الموصل ٣ فقط من المجموع الكلي وهذا عدد غير كافٍ.

أما من حيث المواصفات في المجال المهني هناك جملة من التحديات التي فرضت وتفرض على واقع المحاسبي المهني خاصة في الظروف الراهنة مما تجعل عملية تحديد المواصفات المطلوبة في محاسب اليوم والغد تدخل في مجالات عديدة فضلاً عن المواصفات السلوكية والتي حددها البعض بالآتي(مقال،١٩٩٦، ٣٨):

١. القدرة على التنبؤ بالمشاكل التجارية والمحاسبية.
٢. توفير الحلول البديلة لهذه المشاكل.
٣. جعل هذه الحلول متاحة للفرقاء المعنيين.
٤. القدرة على العمل ضمن المجموعة والقدرة على الأشراف على الآخرين وخلق روح الوقاية لديهم.
٥. ((تزويد المحاسب بمهارات عالية في مجال التحليل والاتصال والمشورة والنصائح بتعميق نظرة المجتمع إلى المحاسب كاستشاري بدلاً من معد بيانات))(مطر،١٩٩٧، ١٨) خاصة وان أهمية الوظائف المحاسبية الروتينية سوف تتضاءل بسبب التقدم التكنولوجي وأشار البعض إلى مواصفات محاسب المستقبل وما هو مطلوب منه بالآتي :(حسين،١٩٩٩، ٢٢)

١. أن يكون لديه القدرة على إعداد تقارير تتفق مع مفاهيم وممارسات المحاسبين في دول العالم الأخرى ومن ثم القدرة على أن يتماشى مع الفكر العالمي في أسلوب معالجة للأمور المحاسبية.
٢. القدرة على مواكبة التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا.
٣. القدرة على تطوير خدماته التي يقدمها بحيث تمتد إلى الخدمات الاستشارية في مجال إعادة والتنظيم والدراسات والاستشارة المالية ومخطط العمل.
٤. الاحتكاك بالمؤسسات الدولية المهتمة بالمهنة وبما تصدره من نشرات منظمة وحضور مؤتمرات وندوات وتبادل الخبرات مع الآخرين.
٥. إعطاء موضوع التدريب العناية الكافية لتدريب كوادرهم ووضع مخطط لهذا التدريب بوصفه حجر الأساس في تطوير أعمالهم، وربط ذلك بالترقيات والحوافز مع تخصيص الموازنات المالية للتدريب.
٦. الوعي الأخلاقي بالمهنة وعدها من المهن ذات البعد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي بحيث يكون هناك إدراك بأن مخالفة المعايير الأخلاقية لها لا يقل عن مخالفة الطبيب لضميره المهني.

ويدخل ضمن المواصفات التي تلبي الاحتياجات الدولية توفير محاسبين بمواصفات تلبي الاحتياجات الدولية على وفق المواصفات العالمية، وقد حدد البعض (دهمش،١٩٩٦، ٣) هذه المواصفات من خلال انتقاده لعملية التعليم الجامعي المحاسبي بقوله (من المشاكل التي يواجهها التعليم الجامعي قلة الاهتمام المعطى للمهارات الكتابية والاتصال والتحليل المنطقي والعقلاني وحل المشاكل والتفكير الناقد الهادف والحكم والتقدير الشخصي الموزون والتدريب القيادي والمهارات

المتعلقة بالإقناع والتحفيز والمساومة والمهارات الاستشارية خصوصاً وان التغيرات التي طرأت على هيكلية الشركات المساهمة والإدارات المشاركة ومجموعة الموظفين الذين يعملون كفريق واحد فيها يتطلب من خريج المحاسبة القدرة على القيادة وتحفيز الآخرين والتفاوض والقيام بالاستشارات وحجة الإقناع والعمل ضمن المجموعة الواحدة والتكيف حسب الأوضاع والظروف التي يواجهونها).

لابل أن البعض (جرجيس، ١٩٩٢، ١٣) الآخر ربط بين عملية التعليم والمهارات المهنية والمواصفات التي يجب أن يعمل التعليم على توفيرها في الخرجين وإلى أهمية اشتراك رؤساء دوائر المحاسبة في الجامعات ورجال الأعمال في صياغة أهداف هذا البرنامج ليكون قادراً على إعداد الخريجين ليكونوا :

١. مواطنين جيدين
٢. رجال أعمال جيدين
٣. محاسبين جيدين

ويجب أن تركز مناهج التدريس في الجامعة على تزويد الطالب بالمهارات والخبرات الأساسية الأربعة الآتية:

١. مهارات الاتصال
٢. المهارات المحاسبية
٣. مهارات الأعمال الإدارية
٤. مهارات العلاقات الشخصية

أساليب الارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي

لم تعد المحاسبة نظاماً لمسك الدفاتر موجه لحماية المالكين وتجهيز المعلومات المالية لمن يحتاجها بل شهدت انقلاباً واسعاً في ظل المتغيرات الدولية والمستجدات الحديثة وأتساع قاعدة البيانات المحاسبية وتقدم تكنولوجيا الاتصال، وللارتقاء بمهنة المحاسبة وتلبية احتياجات هذه المهنة كان لابد من العمل على تطوير التعليم المحاسبي وإعادة الهيكلية سواء للبنية التدريسية أو الخطط الدراسية المتمثلة بالمناهج الدراسية فضلاً عن التدريب الميداني العملي وهذا مما سينعكس آثره على توفير الكوادر المحاسبية القادرة على تلبية احتياجات هذه المهنة، ولرفع مستوى التعليم المحاسبي هناك العديد من الأساليب منها : (مطر،١٩٩٨، ٣)

١. تغيير أهداف التعليم وذلك بتحويلها من الشكل التقليدي الذي يتمحور حول حشو ذهن الطلبة بالمعلومات إلى شكل أخر يتمحور حول إعداد خريج له من القدرات والمؤهلات والخبرات ما يجعله قادراً باستمرار على تعليم نفسه بنفسه.
٢. إحداث تغيير نوعي في كل من أساليب التقييم التي يتبعها أعضاء هيئة التدريس وفي اتجاه يقرب مناخ التدريس السائد في قاعة المحاضرة إلى المناخ السائدة في بيئة العمل وبكيفية يصبح الامتحان معها أداة فعالة لتحفيز ذهن الطلبة على التفكير العلمي ومواجهة المشاكل تمهيداً لتطوير الحلول المناسبة لها، وذلك بدلاً من تكريس دوره التقليدي كمستقبل للمعلومات.

٣. التركيز في عملية التعليم على التفكير التحليل والمفاهيمي القائم على أساس المعايير المهنية، فضلاً عن اكتساب معارف متعمقة في المجالات المتخصصة للمحاسبة وخاصة في تحديد المشاكل والتماس الفرص والبحث عن المعلومات المرغوبة وتحليل وتفسير المعلومات للتوصل إلى نتيجة تستند على منطق قوي من البدائل بدلاً من التركيز على مسك الدفاتر اليومية والحفظ، ومن ثم التحول إلى تطوير مهاراته مدى الحياة بدلاً من المهارات الوقتية.

ووصولاً الى تحقيق هذه الأساليب للارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي يجب اتباع مجموعة من الأسس العلمية في كل مرحلة من مراحل تدريس المحاسبة والتي تتمثل بالخطوات الآتية(الشاوي،٢٠٠١، ١٠٦)

١. تثبيت المواصفات المطلوبة الواجب توفرها في خريج تلك الدراسة.
٢. وضع المناهج الدراسية التي تؤهل الدارس للمواصفات المطلوبة يضمن ذلك عدد سني الدراسة وعدد المواد الدراسية لكل سنة وعدد ساعات ومفردات كل مادة دراسية.
٣. تثبيت المواصفات المطلوبة لمن يقبل في تلك الدراسة والتي يجب ان تضمنها شروط القبول لتلك الدراسة عادة.
٤. تثبيت مؤهلات الأساتذة الذين سيقومون بتدريس المناهج الدراسية المقررة لتلك الدراسة.
٥. تثبيت الشهادة التي سيحملها الخريج والحقوق والامتيازات التي ستمنح له بموجبها والأعمال التي يمكن أن يقوم بها والدراسة التالية التي تؤهلها الشهادة، وعليه نجد أن عملية النهوض بالتعليم المحاسبي ليست بالمهمة السهلة في بيئة اليوم المتغيرة باستمرار وفي مجالات الحياة الاقتصادية والصناعية والتقنية كافة، مما يتطلب وضع برنامج تعليمي شامل يرتكز بصورة رئيسة على المناهج الدراسية وأساليب وطرق تدريسها مما يزود الطالب بالمهارات المحاسبية المهنية المطلوبة منه مستقبلاً وعليه فأن أهم القضايا التي يجب ان يرتكز عليها البرنامج التعليمي هي (مقال،١٩٩٤، ١٥):

١. أن تتركز عملية التعليم في القدرة على تحديد المشاكل، والتماس الفرص والبحث عن المعلومات المرغوبة وتحليل وتفسير المعلومات والتوصل إلى نتيجة تستند إلى منطق قوي من البدائل الممكنة.
٢. يتعين على الطلبة أن يكونوا مشاركين نشيطين في عملية التعليم وليسوا متلقين سلبيين للمعلومات، وينبغي أن يحددوا ويحلوا المشاكل الطارئة التي تحتاج إلى استخدام مصادر معلومات متعددة وينبغي التعلم بوساطة العمل في أوساط العمل المختلفة.
٣. ينبغي تدريس المناهج التي توسع وتفرز الاتصال الأساسي باستخدام المهارات الذهنية والمشتركة بين الأشخاص ويحتاج هذا إلى تدريب المعلمين وتحفيزهم على استخدام المناهج والطرق التكنولوجية الحديثة في التدريس.

٤. ينبغي أن ينشئ برنامج التعليم قاعدة يمكن أن يتم عليها بناء التعليم المستمر بما يضع المبادئ الأساسية للمحاسبة والمقدرة على تطبيقها وتكيفها بما يلائم احتياجات المهنة، بحيث تكون أساساً بالنسبة للتعليم طوال الحياة.

ومما لا شك فيه إن المناهج الدراسية للمحاسبة مازالت غير قادرة على إعداد وتأهيل طالب المحاسبة بالمعلومات والمهارات المطلوبة منه كافة في مجال المهنة، وعليه لابد من إدخال تعديلات على خطط ومحتويات المناهج التعليمية للمحاسبة على نحو يتضمن تركيزاً على الجوانب الفنية المحاسبية وتطبيقاتها في الحياة العملية، علاوة على عدد من المهارات وسلوكيات المهنة بحيث تركز هذه الخطط على الجوانب الآتية :

١. التعليم العام : إن التعليم العام يساعد المتخصصين في المحاسبة على التعامل المتبادل بين المهنة والمجتمع في مجموعات الأشخاص المختلفة، وينبغي أن تشتمل هذه المعارف العامة تقييماً لتدفق الأفكار والأحداث في التاريخ والثقافات والقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة في عالم اليوم وفهم واسع للرياضيات والاقتصاد.
٢. تعليم المهارات الإدارية : يعد المحاسب رجل أعمال في المقام الأول، لذا يجب أن يكون متفهماً للقوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في أنشطة وأهداف المنظمات العامة أو الخاصة سواء كانت هادفة لتحقيق الربح آم لا وبما يمكنه من استخدام الأساليب اللازمة لتوجيه الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة لذا يجب أن تضمن ثلث المناهج الدراسية (مواد الاقتصاد، المالية، الإحصاء، الإدارة، التسويق والأعمال الدولية) وهذه المواد يجب أن تكون مصحوبة بفهم قوي للمفاهيم المحاسبية التي تحتاجها الدولة لتحقيق تطورها الاقتصادي.
٣. التعليم المحاسبي العام: إن إعداد الطالب في المهارات المحاسبية العامة لا يعني أبداً كثرة مواد المحاسبة في منهاج تدريس المحاسبة وإنما يجب التركيز على تطوير قدرات الطالب في التفكير واستخدام المهارات والطرق المبتكرة في حل المسائل المختلفة. الذي ستواجهه مدى الحياة بدلاً من المهارات الوقتية المباشرة لقائمة على حفظ القيود المحاسبية دون فهم وافٍ لها، وعليه فأن المدخل الحديث في التعليم المحاسبي العام يجب أن يقوم على (الراشد،١٩٩٨، ٨)

أ. تناول قضايا عامة في التعليم المحاسبي وبيئة الأعمال والمعارف الفنية.
ب. تكامل كبير بين المفردات المحاسبية كالضرائب والمحاسبة الإدارية ونظم المعلومات والمراجعة.
ت. زيادة الاهتمام في حل المسائل المعقدة التي يتطلب عمقاً في التحليل كالحالات العملية.
ث. اهتمام بالتعليم بالتعلم (التعلم الذاتي).
ج. اعتراف بأهداف أكثر للتعلم المحاسبي منها التعلم للغرض المهني.
ح. زيادة الاهتمام بالشخصية والمهارات والسلوكيات من خلال التقديم والعروض الجماعية.
خ. مشاركة الطلاب في التعلم من خلال الإبداع والتعلم الذاتي.

د. إدخال الوسائل الطبية ونظم المعلومات في المناهج التعليمية المحاسبية.
ذ. تناول المقررات الابتدائية للمحاسبة التنموية ودورها في المجتمع وبيئة الأعمال ودورها في عملية اتخاذ القرارات علاوة على تناول الجوانب الحالية والدورة المحاسبية.

٤. التعليم المحاسبي المتخصص

ينبغي أن يتناول التعليم المحاسبي المتخصص نطاقاً واسعاً من الممارسات المهنية السائدة، وأن يكون تلقي البرنامج المتخصص فقط للحصول على معارف محاسبية وتنظيمية وتجارية عامة، وعليه يكون تدريسه في مرحلة ما بعد البكالوريوس عن طريق التعليم المستمر، ويمكن أن تشمل البرامج المحاسبية المتخصصة دراسة متقدمة في المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية والضرائب ونظم المعلومات ومراجعة الحسابات وممارسة الهيئات الحكومية والهيئات غير المستهدفة للربح والهيئات الدولية ويجب أن يتدخل التعليم المهني المستمر بصورة كبيرة مع التعليم المحاسبي المتخصص الذي تقدمه الجامعات.

وإذا رجعنا إلى الدراسة المحاسبية على مستوى البكالوريوس في العراق نجد بأن المناهج الموحدة بين الأقسام المحاسبية في جامعات القطر قد حافظت على مستوى متماثل ومتقارب من المستوى العلمي بين الجامعات وفي الوقت نفسه سمح لأي طالب في الانتقال من جامعة إلى أخرى بسهولة وتبين إن عدد المواد الدراسية للأربع سنوات للمنهج الموحد اثنان وثلاثون مادة منها ١٨ مادة محاسبية أي بنسبة ٥٦% وعشر مواد مساعدة أي بنسبة ٣١% وأربع مواد ثقافة عامة أي بنسبة ١٣% وعليه فأن المنهاج الدراسي جيد جداً من الناحية النظرية.

أما من الناحية التطبيقية فأن مازال قاصراً وان التعليم المحاسبي مطالب بالموازنة بين التقدم العلمي والمكونات العلمية والتطبيقات العلمية في البرنامج المحاسبي وبقالب يخدم المتعلم والمهنة على حدٍ سواء وعليه يجب صياغة المناهج التعليمية المحاسبية بحيث ترتبط بالمهارات المهنية المطلوبة، مثل القدرة على التعليم والاتصال والعمل بفاعلية مع الآخرين والاعتماد على المعايير المحفوظة بالذاكرة لتمكنه من استنباط حلول لمشاكل كبيرة قد تواجهه مستقبلاً، كما يجب التركيز على التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال وأنظمة الحاسوب وكيفية التعامل معها وبيان أثرها على ممارسة المهنة وممارسة الأعمال على النطاق القطري والعالمي.

وان نجاح هذا البرنامج التعليمي سيعتمد بصورة كبيرة على البرامج التدريبية المستمرة لطلبة المحاسبة أثناء مدة التعليم بحيث تركز على الموضوعات المختلفة، كعمليات التحليل والرقابة والتدقيق والأساليب المختلفة في بيئة الحاسوب فضلاً عن العمل على تدريب طلبة المحاسبة على الممارسة المهنية، وذلك من خلال الإتفاق مع عدد المؤسسات المهنية وبما يعين الطلبة على التعرف على الواقع العملي وصعوباته ويحاول ان يفكر في إيجاد الحلول المنطقية من خلال الاستفادة من المناهج النظرية التي تعلمها. ويمكن القول ان تنمية الخبرات المهنية يجب أن لا تقتصر على طالب المحاسبة، وإنما العمل على تطوير قدراتهم العملية والمهنية فضلاً عن قدراتهم

العلمية ومن الوسائل العملية لممارسة المهنة لحملة الشهادات العليا الدكتوراه والماجستير حق السماح لهم بالتدقيق والتصديق على الحسابات الختامية والميزانية العمومية، كما يجب العمل على توثيق التعاون بينهم وبين جمعيات المحاسبين والمراكز الفرعية والمهنية في مجال المحاسبة وتشكيل لجان متخصصة في هذه الجهات المختلفة للأشراف على حركة التأليف والترجمة للكتب والمراجع المحاسبية ومد قنوات الاتصال لنقل كل ما هو جديد من تدريس المحاسبة لا بل تطويره لتتمكن من مواكبة العالم علمياً وعملياً.

الجانب التطبيقي

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على عينة البحث ووصفها فضلاً عن دراسة مدى تلبية التعليم المحاسبي في العراق للاحتياجات المهنية وذلك من خلال إعداد استمارة استبيان، وعليه فقد تناول هذا المبحث الآتي :

١. وصف عينة البحث.
٢. عرض النتائج وتحليلها.

وفيما يأتي توضيح لكل من الفقرتين آنفتي الذكر :

١. وصف عينة البحث

يعرض هذا المبحث وصفاً لعينة البحث في ضوء مجالين هما

أولاً: تحديد الوحدات الاقتصادية عينة البحث

لقد تم توزيع استمارة الاستبيان ٨٠ استمارة على عينة عشوائية من الوحدات الاقتصادية في مدينة الموصل وشملت هذه الوحدات عدد المحاسبين والمدققين العاملين فيها وكالآتي :

١. مديرية بلدية نينوى ٢ محاسب.
٢. الشركة العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية ٢٤ محاسباً ٣ مدقق.
٣. الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / المنطقة الشمالية ٩ محاسب ٤ مدقق.
٤. كلية الحدباء الجامعة ٣ محاسب ١ مدقق ٢ أستاذ ممارس للمهنة.
٥. الشركة العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية / فرع نينوى ٩ محاسب ٣ مدقق.
٦. رئاسة جامعة الموصل ١١ استمارة موزعة وغير مستعادة.
٧. كلية الإدارة والاقتصاد ٢ محاسب ١ مدقق و ٢ أستاذ ممارس للمهنة.
٨. مصرف الرافدين / فرع رقم ١١٢ حوالي ٤ استمارة موزعة وغير مستردة.

هذا وقد شملت عينة البحث كلاً من العاملين في شعبة الحسابات والتدقيق الداخلي، وبلغ عدد الاستمارات الموزعة على العاملين في شعب الحسابات ٥٤ وفي شعب التدقيق الداخلي ٢٦ وبلغ عدد الاستمارات المستعادة من شعب الحسابات ومن شعب التدقيق ٦٥ أي تشكل نسبة الاستعادة حوالي ٨١.٢٥ بالنسبة لشعب المحاسبة ولشعب التدقيق.

ثانياً- وصف أفراد عينة البحث

يتم وصف أفراد عينة البحث من خلال توضيح أهم سمات أفراد عينة البحث وخصائصهم من خلال ما تضمنته استمارة الاستبيان التي تم توزيعها عليهم،

وتضمنت في جزئها الأول إعطاء مجموعة من المعلومات العامة (الشخصية) المتمثلة بالجنس والعمر والتحصيل الدراسي، وعدد سنوات الخدمة في مجال المحاسبة، وعدد سنوات الخدمة في مجال التدقيق والعنوان الوظيفي، وفيما يأتي وصف موجز لعينة البحث :

آ. الجنس

الجدول ١
توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس

الجنـس	العـدد	النسبة المئوية
ذكر	٢٢	%٣٤
أنثى	٤٣	%٦٦
المجموع	٦٥	%١٠٠

ب. العمر

الجدول ٢
توزيع أفراد عينة البحث حسب العمر

الفئات العمرية	العـدد	النسبة المئوية
٢٠-٢٩ سنة	٢١	%٣٢
٣٠ــــ٣٩ سنة	٢٥	%٣٩
٤٠-٤٩ سنة	٧	%١١
٥٠-٥٩ سنة	١٢	%١٨
المجموع	٦٥	%١٠٠

من خلال الجدول ٢ الخاص بتوزيع أفراد عينة البحث حسب العمر توضح إن معظم أفراد عينة البحث هم من الإناث ذوي الأعمار المحصورة بين ٣٠-٣٩ سنة وهذا يدل على انهم ذوو خبرات متوسطة، وانهم يمتلكون قدراً لا بأس به من الكفاءة والقدرة على إنجاز الأعمال.

ت التحصيل الدراسي

الجدول ٣
توزيع أفراد عينة البحث حسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	العـدد	النسبة المئوية
متوسطة	١	%٢
إعدادية	١٢	%١٨
دبلوم فني	١٧	%٢٦
دبلوم عالي	٢	%٣
بكالوريوس	٣٠	%٤٦

ماجستير	٣	%٥
المجموع	٦٥	%١٠٠

ويظهر من الجدول ٣ الخاص بتوزيع أفراد عينة البحث حسب التحصيل الدراسي المؤهلات الأكاديمية لأفراد عينة البحث، وقد تبين إن النسبة الأكبر من أفراد عينة البحث هم من حملة شهادة البكالوريوس وهذا يمكنهم من بناء تصورات عملية عن أعمالهم، ومن ثم سوف يكونون قادرين على إعطاء إجابات منطقية حول أسئلة الاستبيان.

ث. عدد سنوات الخدمة في مجال المحاسبة

الجدول ٤

توزيع أفراد عينة البحث حسب عدد سنوات الخدمة في مجال المحاسبة

الفئـات	العـدد	النسبة المئوية
أقل من سنة	٥	٨
١-٩ سنة	٢٣	٣٥
١٠-١٩ سنة	١١	١٧
٢٠-٢٩ سنة	٨	١٢
٣٠-٣٩ سنة	٧	١١
عدد الأفراد الذين لهم سنوات خدمة في مجال التدقيق	١١	١٧
المجموع	٦٥	١٠٠

جـ. عدد الأفراد الذين لديهم خدمة في مجال التدقيق

الجدول ٥

توزيع أفراد عينة البحث حسب عدد سنوات الخدمة في مجال التدقيق

الفئـات	العـدد	النسبة المئوية
أقل من سنة	٣	٤
١-٩ سنة	٢	٣
١٠-١٩ سنة	٣	٥
٢٠-٢٩ سنة	١	٢
٣٠-٣٩ سنة	٢	٣
عدد الأفراد الذين لهم سنوات خدمة في مجال المحاسبة	٥٤	٨٣
المجموع	٦٥	١٠٠

الجدول ٦

توزيع أفراد عينة البحث حسب السلم الوظيفي

درجة السلم الوظيفي	العدد
مدير حسابات أقدم	٣
مدير الرقابة والتدقيق	٤
مدير حسابات	٦

محاسب	٩
م. محاسب	١٥
رئيس مدققين	٢
مدقق	٣
م. مدقق	٤
كاتب حسابات	١٢
أمين صندوق	٤
مسؤول حسابات مخازن	١
أمين مخزن	٢
المجموع	٦٥

٢. عرض وتحليل النتائج

لقد تم تحليل الإجابات التي تم التوصل أليها من خلال استمارة الاستبيان وفقاً للمجالات الآتية:

المجال الأول: تحديد مدى ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي لمتطلبات العمل المحاسبي في العراق:

لقد كانت نسبة ٨٠% من الإجابات تؤكد على إن مناهج التعليم المحاسبي تلائم متطلبات المهنة وان ما تلقاه الطالب أثناء التعليم سوف يمكنه من القيام ولو بشكل أولي من القيام بمهام مهنة المحاسبية.

أما النسبة المتبقية البالغة ٢٠% والتي كانت إجاباتها عدم ملاءمة منهج التعليم المحاسبي لمتطلبات العمل المهني مؤكدة على التركيز على الجانب العملي فضلاً عن الجانب النظري.

المجال الثاني: تحديد المواد الدراسية التي لها صلة كبيرة بالعمل المحاسبي أكثر من غيرها :

لقد كانت غالبية الإجابات تؤكد على ان النظام المحاسبي الموحد هو أكثر المواد الدراسية التي لها صلة كبيرة بالعمل المحاسبي تلاه مبادئ المحاسبة ثم محاسبة التكاليف ثم المحاسبة الحكومية وأخيراً أصول التدقيق والرقابة.

المجال الثالث: تحديد مدى أهمية التدريب الصيفي للطلبة أثناء دراستهم :

من خلال تحليل نتائج الاستبيان للموظفين لوحظ أن للتدريب الصيفي أهمية قليلة جداً وذلك لأسباب أهمها قصر فترة التدريب التي لا تتجاوز الشهر الواحد، فضلاً عن عدم مواظبة الطلاب على التدريب بحيث لا يتواجدوا في موقع العمل إلا مرة أو مرتين أسبوعياً وأخيراً عدم اهتمام معظم الدوائر بهذه المسألة، اذ قد يوضع الطالب في أقسام لا تمت للمحاسب بصلة مما يؤدي إلى انعدام فائدة التدريب.

المجال الرابع: تحديد أهمية الدورات التدريبية للموظفين الجدد قبل إناطة المسؤولية لهم :

لقد كانت نسبة ٨٠% من الإجابات تؤكد على أهمية هذه الدورات بالنسبة للموظفين الجدد وذلك لأنها تعد عاملاً تطويرياً لهؤلاء الموظفين وتؤدي إلى ربط الجانب العملي بالجانب النظري إلى حدٍ ما.

أما النسبة المتبقية من الإجابات البالغة ٢٠% فقد أكدت على عدم الاستفادة من الدورات بالنسبة للموظفين الجدد وذلك بسبب ان الموظف الجديد يجب أن تناط له المسؤولية ويكون على التماس مباشر بالواقع العملي أولاً ثم يتم زجه في دورات تدريبية تزوده بالمعلومات التي تساعده في العمل.

المجال الخامس: تحديد مدى استفادة دوائر الدولة من معايشة التدريسيين وخلال مدة شهرين.

لقد تم التوصل من خلال نتائج الاستبيان إن نسبة ٥٤% من الإجابات تؤكد على أهمية معايشة التدريسيين في دوائر الدولة، وذلك لكي يتمكن الموظفين العاملين من الاستفسار عن بعض الأشياء التي تلقوها أثناء الدراسة وقد غابت عن ذهنهم والتي قد تساعدهم أثناء العمل أي الاستفادة من خبرات التدريسين في الجانب النظري فضلاً عن الاستفادة من التدريسين في إقامة دورات أثناء مدة المعايشة.

أما النسبة المتبقية من الإجابات البالغة ٤٦% فقد أكدت على عدم استفادة دوائر الدولة من معايشة التدريسين وذلك لأسباب منها :

- إن الفترة قليلة ولا تتيح فرصة للتدريسين للتعرف على جوانب الحياة العملية وبالشكل الذي يؤدي إلى عدم اكتساب التدريس الخبرة الكافية بأعمال الوحدة.
- قلة حضور التدريسين المعايشين في الدوائر فقد يكون الحضور يوماً واحداً أو يومين في الأسبوع وبالشكل الذي يؤدي إلى جعل المعايشة بشكل صوري.
- عدم تعاون دوائر الدولة وعدم إعطاء سلطة للتدريسي للتعرف على مجريات الأمور داخل الوحدة مما يؤدي به إلى عدم تعاونه مع تلك الوحدة.

المجال السادس: تحديد المؤهلات المرغوبة من قبل المدراء في الموظف الجديد (هل الشهادة أم التدريب أم الممارسة العملية أم سنوات الخدمة أم غيرها).

لقد اكدت نسبة ٥٦% من الاستمارات على أهمية الشهادة الجامعية للموظف الجديد تليها الممارسة العملية ثم التدريب ثم سنوات الخدمة، وقد اكدت نسبة قليلة من المدراء على أهمية مؤهلات أخرى مثل الصدق والولاء للعمل والإخلاص والقابلية على تطوير الذات والتعلم باستمرار.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. يعد التعليم المحاسبي بصورته الحالية ملبياً للاحتياجات المهنية المحلية من ناحية القدرة على تحقيق النجاح في ميدان العمل عند المستويات المتعددة في السلم الوظيفي على الرغم من افتقار التعليم المحاسبي إلى عنصر مهم يرتبط بتحويل عملية التلقين إلى عملية تحليل وربط مستمر بين مفردات المناهج الدراسية خاصة في المستوى الجامعي من التعليم.

٢. يفتقر التعليم المحاسبي في العراق إلى حلقة مفقودة تمثل عنصر الربط بين الواقع العملي والجانب الأكاديمي النظري، وهذا ما أكده أفراد عينة البحث من خلال انتقادهم للتعليم المحاسبي الجامعي وافتقاره إلى الربط مع الواقع العلمي والإشادة بأسلوب التعليم في هيئة المعاهد من ناحية الربط بين الواقع العملي والنظري في أسلوب التعليم.

٣. يلعب التعليم المحاسبي المستمر دوراً مهماً في حقل التعليم الأكاديمي من خلال الدورات التطويرية المستمرة للكوادر المهنية وقد اثبتت الدراسةبان الممارسة العملية كافية لتأهيل حاملي شهادات في غير اختصاص المحاسبة ليصبحوا جزءاً من الكادر المهني المحاسبي الجيد وقد نجد إن أحد حاملي شهادة بكالوريوس قانون يعمل كمدقق والآخر محاسب وهو حامل شهادة بكالوريوس إحصاء وهذا ما كان واضحاً من خلال الاستبيان.

٤. إن عملية التنقلات الوظيفية بين العاملين من فترة إلى أخرى يمكن أن ينقل آلية إدراك الكادر إلى مفهوم تكامل عناصر الدورة المحاسبية ومن ثم الإدراك لترابط عملية التعليم بمراحلها ومفرداتها المختلفة، وهذا الأمر كان واضحاً عند توجيه أسئلة الاستبيان إلى ذوي الخدمة الطويلة (١٥-٣٥ سنة) كما أن تحويل موقع المسؤولية لفرد إلى مستوى إداري أعلى مثل مدير حسابات فما فوق يجعل الإدراك اكثر عمقاً وارتكازاً إلى النظرة الشمولية التي يفرضها موقع المسؤولية ضمن السلم العملي للهرم للعمل، فكلما زادت الخبرة وارتفع مستوى المسؤولية زاد عمق الإدراك للعمل المحاسبي وارتباطه بالتعليم.

٥. أشارت الدراسة إلى عجز التدريب الصيفي عن تحقيق أهدافه في تلبية الاحتياجات المهنية وذلك للاسباب التالية :

أ. قصر المدة الزمنية للتدريب (شهر واحد في التعليم الجامعي).

ب. عدم التزام الطالب بالتدريب بصورة جدية.

ت. عدم تعاون الدوائر والمشرفين في تدريب الطلبة لتحقيق هدف التدريب.

ث. وضع الطالب في المكان غير المناسب وخارج الاختصاص.

٦. بالرغم من ان هدف المعايشة للتدريسيين في دوائر الدولة هو تحسين الوضع الاقتصادي للتدريسي الا انه يعتبر تجربة رائدة في مجال التعليم المحاسبي حيث تحقق منفعة متبادلة لكلا الطرفين للتدريس والدائرة، اذ يستفاد التدريسي من خلال مشاهدة الترجمة الحية للتعليم النظري إلى واقع ملموس مادياً، مما يزيد من قدرته على استحضار أمثلة حية تصل إلى ذهن الطالب أسرع من غيرها وتحول فكر الطالب من التلقين الجامد إلى التلقن التحليلي الذي يبني المهارات المهنية، كما وتستفاد الدائرة المعنية من خلال المفاهيم المدنية التي قد ينقلها التدريسي إلى واقع العمل الروتيني والاستشارات التي يقدمها في سبيل تطوير العمل.

٧. تعاني تجربة المعايشة من معوقات تتمثل في :

أ.عدم تعاون الدوائر المعنية في بعض الأحيان والنظر إلى الاستاذ كخبرة يمكن ب. الاستفادة منه.
ت. عدم التزام التدريسي بالعمل الجدي في المعايشة.
ث. محدودية الفترة الزمنية للمعايشة (يوم واحد في كل أسبوع ولمدة شهرين).
ج. عدم امتلاك التدريسي للسلطة للتدخل في حل المشاكل والمعوقات بصورة رسمية.
٩. من خلال واقع الدراسة تم تحديد مواصفات المحاسب المطلوبة والتي تتمثل بالآتي :
أ. مؤهل علمي في الاختصاص ويفضل حملة الشهادات الجامعية.
ب. امتلاك الخبرة والممارسة العلمية.
ت. سرعة البديهية المحاسبية والقدرة على تطوير الذات.
ث. امتلاك الحس القيادي في القيام بمسؤولياته حتى لو كانت ضمن المستويات التنفيذية.
ج. امتلاك القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي وخاصة استخدام الحاسبات الإلكترونية.
١٠. هناك احتياجات ملموسة لكادر العمل المحاسبي بشقيه المهني والأكاديمي خاصة مع توسع سوقي العمل الأكاديمي والمهني، ونؤكد على الجانب الأكاديمي الذي سوف يكون الأساس في توفير كادر العمل في المستقبل في سنوات العمل المحاسبي.

التوصيات

١. صياغة المناهج بما يكفل تمكين الطالب من ممارسة التحليل والتعليم الذاتي وتناول المسائل من زوايا غير تقليدية والتفكير بحلول للمشاكل المحاسبية بصورة منطقية، ويمكن اضافة حلول هذه المشاكل في تدريس مادة النظرية المحاسبية المقررة للتدريس لطلبة الصف الرابع على مستوى البكلوريوس في الجامعات العراقية.
٢. العمل على إدخال المهارات والكفاءات المطلوبة لتلائم احتياجات المهنة، وهذه المهارات منها ما هو سلوكي كأخلاقيات المهنة والقدرة على محاكاة السوق ومنها ما هو فني كالقدرة المحاسبية وأخرى شخصية كمهارات الاتصال والتعلم الذاتي والقدرات الذهنية والتكيف والقيادات الدافعية والرغبة في التعلم وغيرها.
٣. لتأهيل المحاسبين لمتطلبات التقنيات وأنظمة المعلومات واستخدام الحاسوب يجب إدخال هذه التقنيات والمعلومات الحديثة في المناهج الدراسية، بحيث يتلقاها دارس المحاسبة في جميع المراحل الدراسية اذ يتم تدريبه في الصف الاول على استخدام الحاسوب في ادخال بيانات المستندات والترحيل الى السجلات المحاسبية في الصف الثاني واعداد التقارير المالية المطلوبة في الصف الثالث واخيرا في الصف الرابع التدريب على تحليل بيانات التقارير المالية والاطلاع على جميع المستجدات الحديثة في الحاسوب وخاصة استخدام الانترنت وبهذا يكون الخريج مؤهلا على استخدام الحاسوب. كما يجب ان يشمل التدريب ايضا

اساتذة المحاسبة بحيث ان يكون جميع الاساتذة الذين يقومون بتدريس المحاسبة مؤهلين على استخدام الحاسوب وان يكون اختبار خاص للاساتذة الجدد قبل التعيين على استخدام الحاسوب.

٤. نقترح إضافة منهج عملي إلى المناهج الدراسية بدلاً من التدريب الصيفي وخلال مراحل الدراسة، اذ يتم وضع الطالب في العمل بصورة رسمية وبراتب شهري وبمعدل دوام يوم واحد أسبوعياً على الأقل والاتفاق مع دوائر الدولة على ذلك لحين تخرج الطالب ويحقق هذا الأمر أهدافاً ثلاثة :

آ. تحقيق الربط بين التعليم النظري والواقع العملي ومن ثمّ حصول الطالب على المهارات المهنية.

ب. تحقيق هدف اجتماعي من خلال وضع الطالب في موقع مسؤولية بما يؤهله لسرعة إدراك واقع العمل.

ت. تحقيق هدف مادي يساعد الطالب على تلبية جزء من احتياجاته المادية فضلاً عن الدراسة.

٥. التأكيد على ضرورة إجراء التنقلات الوظيفية المستمرة من مدة الى أخرى لاكتساب الكادر النظرة الشمولية للعمل المحاسبي ومن ثم إدراك متطلبات العمل وارتباطها بأسس التعليم والتطوير المستمر.

٦. نقترح أن تكون مدة المعايشة مستمرة على مدار السنة وبمعدل يوم أسبوعياً، كما يفضل أن يكون ترشيح الأساتذة من قبل الدوائر ذاتها لتوفير إمكانية التعاون وإتاحة بعض الصلاحية للتدريسي في اختيار ووضع الحلول للمشاكل.

المراجع

١. إدوارد جرجيس، "تعليم وتأهيل المحاسبين العرب"، مجلة المحاسب القانوني العربي.

٢. عادل حنفي حسين، "المحاسب العربي والرؤية المستقبلية للمهنة"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد ١١١، الربع الثالث، ١٩٩٩.

٣. محمد النوايسة وإبراهيم عتيق، "تقييم تخصص المحاسبة أكاديمياً وعلمياً في الجامعات الأهلية الأردنية" مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد ٢٩، العدد ١، عمان، الأردن، كانون الثاني، ٢٠٠٢.

٤. محمد طاهر الشاوي، الأسس العلمية في كيفية الارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الأول، السنة الأولى، بغداد، ٢٠٠١.

٥. محمد مطر، "المحاسبة وتحديات القرن الحادي والعشرين"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد ١٠١، أيار-حزيران، ١٩٩٧م .

٦. محمد مطر، التعليم المحاسبي وتحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد ١٠٥، عمان، آذار – نيسان.

٧. مقال، "التغيرات المهنية في ظل النظام العالمي الجديد"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد ٩٦، أيار-حزيران، ١٩٩٦.

٨. مقال، "تعليم المحاسبة والنهوض بمهنة المحاسبة"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد ٨٥، ١٩٩٤.

٩. نعيم دهش، "العلاقة بين التأهيل العلمي والأداء المهني"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد ٩٧، تموز-آب، ١٩٩٦.

١٠. وائل إبراهيم الراشد، بناء المهارات المهنية في التعليم المحاسبي، المجلة العربية للمحاسبة، العدد الأول، جامعة البحرين، ١٩٩٨.
١١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الهيئة القطاعية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مناهج قسم المحاسبة (بكالوريوس)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٢. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الهيئة القطاعية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مناهج قسم المحاسبة (ماجستير)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ACCOUNTING TEACHING STATUS IN IRAQ AND IT'S DEVELOPMENT METHOD IN ORDER TO MEET VOCATIONAL REQUIREMENTS

ABSTRACT

The status quo imposes many challenges in front of the accountant as a result of progress in all the technical, industrial and economical fields of life which require matching these recent developments in order to applying them practically as well as the accounting academic education. The question here considers the accounting education capability in Iraq in coping with these developments and meeting the vocational requirements, where the accounting profession depends upon it's affiliates and accounting education graduates in achieving it's flourish.